

محددات الأزمة المالية العالمية وآثارها علي الاقتصاد المصري

د / محمود احمد المتيم*

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة المنوفية

2011

* د / محمود احمد المتيم: مدرس الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة المنوفية. له اهتمامات بحثية في مجالات السياسات المالية والنقدية والعلاقة بينهم وبين ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، ودور السياحة في التنمية الاقتصادية ، والتنمية المستدامة.

الملخص:

تعرض الاقتصاد الأمريكي في خريف 2008 إلى أزمة مالية عاصفة أعتبرت الأسوء منذ أزمة الكساد العالمي التي سادت في الثلاثينيات من القرن الماضي، وأدت أزمة 2008 إلى الركود والكساد وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية نتيجة إفراط القطاع المصرفي في التمويل العقاري في الولايات المتحدة . وترجع هذه الأزمة إلى تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ، القائمة علي مبادئ ما يعرف ب "توافق واشنطن" أي عدم الإلتزام بتطبيق النظام الرأسمالي. ويتوقف أنتقال آثار تلك الأزمة إلى باقي دول العالم ، علي قدر تطبيقها لمبادئ " توافق واشنطن".

وقد تأثر الاقتصاد المصري بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية كسائر الاقتصاديات الأخرى، بإعتباره اقتصادا مفتوحا يمثل جزء لا يتجزء من الاقتصاد العالمي. وللخروج من تلك الأزمة سواء في مصر أوفي باقي دول العالم ، يتطلب الإلتزام بتطبيق النظام الرأسمالي ، والتخلي عن تطبيق مبادئ " توافق واشنطن". والدليل علي ذلك أن الدول الاسكندنافية لم تتأثر إلى حد كبير بتلك الأزمة ، لأنها لم تلتزم بتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ، وأعطت دور وحجم أكبر للدولة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract

The American economy has been encountered by the dangerous financial crises in 2008, which was considered the worst since the crisis of the Great Depression that was occurred in the 1930s of the last century, the financial crises in 2008 in the US leads to stagnation, depression and bankrupt of several banks and financial organizations as a result of the overused of estate financial by banking sector in the US. The reason of the financial crisis is applying the new liberal policies, which depends on the principle of "Washington Agreement", this meaning; the applying of the capitalism system has not been committed. So, the spillover of the financial crisis impacts on the rest of other countries relies on what the extent of applying the principle of "Washington Agreement".

The Egyptian economy has been affected by the financial crisis as the other economies, because it is considered opening economy and represents a part of global economy. In order to recovery, the capitalism system must be implemented, and abandoned of applying the principle of "Washington Agreement". The evidence is, the Scandinavia's countries are not affected by the financial crisis, because they have not committed to apply the new liberal policies, and expanding the size of the state in the economic and social activities.

المقدمة:

ترجع الأزمات الاقتصادية لدى الاقتصاديين إنهم يحملون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات ويعلمونها بسبب الفوضى في الإنتاج وعدم المساواة في توزيع الثروات، أو قلة استهلاك الطبقة العاملة. ويفسر الكثير من الاقتصاديين الأزمة المالية بالعوامل النقدية، وبصورة خاصة إساءة استعمال الائتمان عن طريق التوسع فيه بحيث يؤدي ان آجلاً أو عاجلاً إلى رفع اسعار الفائدة، فيقل التداول النقدي، ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بحيث يصل إلى حد يؤدي إلى زيادة الطلب فتنتعش الأسعار نسبياً، ويتسع نطاق الإنتاج ويقبل الأفراد على الاقتراض وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بالمغالاة في الاقتراض، وإساءة استخدام نظام الائتمان.

ونظراً لأن العالم أصبح قرية صغيرة في إطار منظومة العولمة التي ساعدت علي انتشارها وانتشار التأثير بها ، تقدم وسائل الأتصال وتقدم شبكات المعلومات الدولية وانتشار الشركات العابرة للقرارات ، ولذلك أصبحت الأحداث العالمية سريعة التأثير في مختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية علي حد السواء. غير أن التأثير بالأحداث العالمية يتوقف علي مدي أنخراط تلك الاقتصاديات في المنظومة العالمية. ولأشك أن الأزمة المالية التي أجتاحت الاقتصاد الأمريكي عام 2008 وألقت بظلالها علي مختلف الاقتصاديات الغربية تعد أكبر مثال علي ذلك، غير أن الدول النامية ومنها مصر لم تسلم هي الآخري من التأثير بتلك الأزمة فيما بعد عام 2008 .

ولنتناول هذا الموضوع يجدر بنا الإشارة إلى النقاط التالية:

1. تعريف الأزمة المالية العالمية لعام 2008 .
2. أسباب الأزمة.
3. أوجه الشبة والاختلاف بين أزمة الكساد العظيم في عام 1929 ، وأزمة 2008 .
4. كيف تأثرت دول العالم الآخري بهذه الأزمة؟
5. النتائج المترتبة علي تلك الأزمة.
6. تأثير تلك الأزمة علي الاقتصاد المصري.

1. تعريف الأزمة المالية العالمية لعام 2008

تلك الأزمة التي أطاحت بالاقتصاد الأمريكي أو الجانب المالي من الاقتصاد الأمريكي في خريف 2008 ولم تنتهي بعد ، وسميت بأزمة (الرهن العقاري) والتي نشأت نتيجة للحلم

الأمريكي الذي يراود كل أمريكي بامتلاك منزل خاص ، وبعد ذلك يتقدم المواطن الأمريكي إلى الجهاز المصرفي للحصول علي قرض بضمان ذلك المنزل ثم ترتفع قيمته فيعود للحصول علي قرض آخر نظير رهن ذلك المنزل (Thierry, T., 2010)، ومن ناحية أخرى تقوم البنوك بتكوين حافطة للرهن العقاري تستطيع بموجبها الإقتراض من المؤسسات الدولية أو المالية الأخرى (Sanjeev, G., & Carlos, M., 2010) ، ونتيجة لزيادة الطلب علي هذا النوع من القروض (قروض الرهن العقاري) ، توسعت البنوك والمؤسسات المتخصصة في الرهن العقاري في منح ذلك الأنواع من القروض والتعامل في المشتقات المترتبة عليها وذلك دون أي نوع من الرقابة أو المراجعة (IMF, 2009).

ولقد أدى ارتفاع الأسعار إلي أن كثير من الأفراد لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها وفك الرهن العقاري (Sonja, K., & Ashoka, M., 2010) ، مما أدى أستعادة البنوك للعديد من تلك المنازل في محاولة لإعادة بيعها مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلي زيادة المعروض منها (Andrew, S., 2010)، كانت النتيجة المترتبة علي ذلك إنخفاض أسعارها كما تقول النظرية الاقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه اضطراب العديد من البنوك والمؤسسات المالية البيع بأسعار متدنية، أدى ذلك في النهاية إلي أهتزاز الأصول المالية لتلك المؤسسات والمصارف (Udaibir, S., Michael, G., & Christoph, T., 2010)، وبالتالي تأثرت البورصة نتيجة لذلك مما أدى إلي إشاعة جو من الفوضى، وتعرض العديد من المؤسسات والمصارف إلي للإفلاس نتيجة للمشاكل السعرية التي تعرضت لها (Jose, V., & Jonathan, F., 2010). وأصبح النظام المالي الأمريكي يعاني من خلل في أداء وظيفته الاساسيه وهي القيام بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين (محمد البنا، 2009).

ونظرا لأرتباط تلك المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المؤسسات في دول العالم من أوروبا وأسيا وأفريقيا (Adolfo, B., Ralph, C., Connel, F., & Anjali, G., 2010) فقد أنتقل التأثير إلي تلك المؤسسات وإضطر العديد منها الإعلان عن تعثرها لعدم قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها. وسادت حالة من الكساد شمل الاقتصاد العالمي بأسرة نتيجة لتلك الأزمة وهي أزمة الرهن العقاري (Yasser, A.,

(Pablo, L., Agustin R., & R., 2010) والتي مثلت نوعا من أسوأ الأزمات وأشدّها والتي تعرض لها الاقتصاد العالمي منذ عام 1929 والكساد العظيم. وذلك بسبب إنتقال الأزمة من الجانب المالي إلي الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي باعتبار أن العمليات المالية (التمويل إقراضا واقتراضا) عصب قطاعات الانتاج (IMF, 2011)، فضلا عن دور النظام المالي في زيادة فاعلية الترويج وتصريف المنتجات في أسواق السلع والخدمات من خلال عمليات الشراء الآجل وتوفير الائتمان لذلك. وهكذا تنتقل الأزمة المالية إلي القطاع الحقيقي حيث ينكمش الطلب ويتراكم المخزون وتسود موجة من التشاؤم فتتقلص الأنشطة وخطط الإنتاج ويحدث الركود.

معني ذلك أن الشرارة تبدأ في النظام المالي فتشعل الأزمة في النظام الاقتصادي وتنتشر الأخطار وتبدأ الأزمة الاقتصادية ، لكنها تتغذي بعد ذلك من الداخل حين يتراكم المخزون وتقلص المشروعات وتبدأ في الاستغناء عن جانب من العمالة فتتخفف الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات فينكمش الطلب ويقل العرض (Dilek, A., Johanna, L., & Eugen, T., 2010) ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود إذا أستمرت الأزمة لمدة تزيد عن ستة أشهر، وإذا طالقت الفترة تحولت إلي كساد (محمد البناء، 2009).

ومن الجدير بالذكر أن تلك الأحداث لم تطفو علي السطح مرة واحدة في خريف 2008، وإنما أخذت عدة مراحل منذ عام 2007 حتي ظهرت الأزمة في زروتها في خريف 2008، حيث نري أنه في فبراير 2007 ، أعلن واحد من أكبر المؤسسات المالية والمصارف في أمريكا عدم قدرته علي الوفاء بالتزاماته، وأعلن أفلاسه وتبعته العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى حتي وصل إحمالي البنوك التي أعلنت أفلسها أو أندمجها مع بعضها حوالي 119 بنكا في أمريكا (IMF Staff & the FSB Secretariat, 2010) . وفي أكتوبر 2007 ، أعلنت الفيدرالية الأمريكية عدم وجود إحتياطات مالية للمساعدة في الخروج من تلك الأزمة أو العمل علي حلها. ذلك الإعلان الذي أدي إلي الإطاحة بالبورصة وإنخفاض قيم الأسهم انخفاضاً كبيراً في نيويورك ثم تبعه في لندن (IMF, / 2010). وفي فبراير 2008 ، أعلن البنك الفيدرالي تخفيض سعر الفائدة إلي ثلاثة أرباع بالمائة ، حتي وصل في النهاية إلي 2 % . وفي نفس الوقت أعلنت الحكومة البريطانية عن إفلاس واحدة من أكبر المؤسسات المالية وأندماج بنكين من أكبر البنوك بها، وأعلن بنك

"مورجان" شرائه لمنافسه بأسعار متدنية (Stefania, F., 2010). وفي سبتمبر 2008 ، أعلنت الحكومة الأمريكية عن وجود خلل بالنظام المالي الأمريكي، وأعلنت أفلاس أكبر مؤسستان تعاملان في مجال الرهن العقاري ووضعهما تحت المراقبة حتي يتم تعديل أوضاعهما مع المؤسسات الأخرى، وأعلن البنك الفيدرالي عن خطة مساعدة تمتد لعدة سنوات للخروج بالاقتصاد الأمريكي من حالة الأنهيار والسقوط التي أعترتة. نتيجة لفشل المؤسسات المالية الكبرى به (Hui, T., & Shang, J., 2009) .

وبات العالم بأسرة يعاني من أزمة اقتصادية كبرى بدأت جذورها من الاقتصاد الأمريكي وألقت بظلالها علي الأسواق الأوروبية والأسبوية (Nina, B., & Anita, T., 2010)، ولم تسلم الأسواق العربية والنامية أيضا من التأثير بتلك الأزمة (Adolfo, B., 2010) Ralph, C., Connel, F., and Anjali, G., 2010، غير أن حجم التأثير يتوقف علي مدى أنخراط تلك الاقتصاديات في المنظومة العالمية ، ومدى إرتباطها بالاقتصاد الأمريكي (Gian, M., Francesco, S., & Natalia, T., 2010).

2- أسباب الأزمة المالية لعام 2008

تعتبر أزمة 2008 أخف وطأة نسبيا مما حدث في الثلاثينات ، حيث أنها لا ترجع إلي خلل في النظام الرأسمالي وآلياته أو فاعلية أدواته ، ولكنها ترجع إلي عدم التطبيق السليم للنظام الرأسمالي (IMF, 2009) ، وذلك بسبب ما عرف ب "توافق واشنطنون" والتي هي أساس الليبرالية الجديدة، والذي تزعمته الخزانة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والتي تتنادي بمزيد من الحرية وتحرر أكثر واطلاق العنان للقطاع الخاص، وتشجيع الخصخصة وإزالة القيود عن حركة الأسواق، مهددا لأهم وظائف الحكومة وهي إحكام الرقابة علي الأسواق والزام المنشآت الخاصة بالمسئولية الاجتماعية تجاه أفراد المجتمع وموارده والحفاظ علي البيئة (محمد البناء، 2009).

وكان من نتائج تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، القائمة علي مبادئ "توافق واشنطنون" ، التطورات المتسارعة في الأدوات المالية الجديدة، والتجاوز عن سوء استخدام الحرية ، وعدم كفاية الضوابط علي المؤسسات المالية، وتوسع المؤسسات المصرفية في منح قروض الرهن العقاري، وعدم إحكام الحكومة سيطرتها علي أدوات الأئتمان، وغياب الدور الرقابي للسلطة النقدية علي البنوك والمؤسسات المالية (IMF Survey, 2008) ، والسماح

للمؤسسات بالإقتراض بما يسمى المشتقات، وأرتباط العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية بالمؤسسات صاحبة الرهون العقارية مما أدى إلي سرعة تأثرها بالأزمة التي حدثت لتلك المؤسسات، وعدم خضوع بعض بنوك الاستثمار الكبرى للسلطة النقدية وأشراف البنك المركزي في امريكا(منظمة العمل الدولية ، 2009) ، والتوسع في منح القروض بناء علي العلاقات الشخصية واسماء العملاء،بالإضافة إلي الخروج عن قواعد الحصافة والرشادة والشفافية والأفصاح أدي إلي تأخر سبل العلاج التي كان من الممكن القيام بها قبل تفاقم الأزمة والإحاطة ببيوارها الأولي وذلك خلال عام2007(Roberto, P., 2010).

3 - أوجة الشبة والاختلاف بين أزمة الكساد العظيم في عام 1929 ، وأزمة 2008

يعود الشبة الأساسي بين أزمة عام 2008 و أزمة الكساد العظيم عام 1929، في دولية التأثير، وأن كلاهما بدأ في الجانب المالي من الأقتصاد القومي ، و كذلك سرعة الانتشار إلي باقي الأجزاء الأخرى من الأقتصاد الامريكي، بالإضافة أن كلاهما ترتب عليهما الكساد والإنهيار وفشل العديد من المالية الكبرى في الوفاء بالتزاماتها (Sanjeev, G., Emanuele, B., & Carlos, M., 2010).

أما أوجة الأختلاف،يتضح من خلال أزمة الكساد العظيم عام 1929 وظهور الفكر الكينزي قد كشف عن عدم كفاية آليات اقتصاد السوق الكلاسيكية ، وعدم كفاءة أدواته ، ومن ثم كانت التحولات جذرية ، فالوصول إلي التشغيل الكامل لم يعد يتم بشكل تلقائي ، كما أن الوصول إلي التشغيل الكامل ليس حتميا ، وهو مايعني أن الآليات قد أصابها الفشل حيث أن التوازن يمكن أن يتم عند مستوي أقل أو أعلي من مستوي التشغيل الكامل، ويظل الحال هكذا لفترة قد تطول ما لم يحدث تدخل في الأسواق. وطالما أن الحال يمكن أن يبقى هكذا لفترة طويلة فإن الأدوات الكلاسيكية تحتاج إلي المزيد من الوقت حتي تعمل بكفاءة ، ومن ثم جاءت الأدوات الجديدة عن طريق السياسة المالية التي صبحت جزءا من النظام الرأسمالي بعد أن كانت مستبعده لأنها لا تتفق مع آليات وميكانيكية الفكر الكلاسيكي القائم علي الحرية الاقتصادية وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي .وهكذا ركز كينز علي الأجل القصير ، واستهدف علاج المشكلة الحالية بصرف النظر عما سيحدث من نتائج في المستقبل من تضخم أو تراخي معدل النمو في الأجل الطويل (Jonathan, D., Atish, R., Karl, H., Marcos, C., Mahvash, S., & Dennis, B., 2010).

وهذا يعني أن أزمة الثلاثينات قد كشفت عن خلل في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وفي آليات النظام الرأسمالي قصير الأجل (Valerie C., Ugo, P., & Sweta, C., 2009)، ومن ثم كان العلاج علي مستوي الأزمة، حيث تطورت النظرية، وأصبح هناك فكر اقتصادي جديد وآليات جديدة أكثر فاعلية في الأجل القصير. أما أزمة 2008 كما ذكرنا، أخف وطأة نسبيا مما حدث في الثلاثينات ، وذلك يرجع إلي أن أسبابها لم تحدث بسبب خلل في النظام الرأسمالي وآلياته أو فاعلية أدواته، ولكن بسبب عدم التطبيق السليم للنظام الرأسمالي ، أي خروجاً عن مقتضيات النظام (محمد البناء، 2009).

كذلك من ضمن أوجه الاختلاف أيضا بين أزمة 1929 وأزمة 2008 ، أن الكساد العظيم بدأ بأ انهيار اسعار الفائدة، وأدي ذلك إلي زيادة الطلب علي الأرصدة النقدية والوقوع فيما يسمى "بفخ السيولة" وعند هذا الوضع يفقد سعر الفائدة فاعليته ، ولايكون هناك جدوي من استخدام السياسة النقدية للوصول إلي مستوي التوازن ، وهذا سبب إنهيار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (Ricardo, L., Ferhan, S., & Mali, C., 2010)، وعند الوصول إلي فخ السيولة لا بد من استخدام السياسة المالية لأن السياسة النقدية حينذاك تفقد فاعليتها، وهذا ما نادي به كينز (رمزي زكي، 1982). أما أزمة 2008 فكان هناك أزمة في السيولة ، وأن المؤسسات المالية ليس لديها السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها (WEO, 2010).

4- كيف تأثرت دول العالم الأخرى بهذه الأزمة؟

عندما بنك " مورجان " في أمريكا شرائه للبنك المنافس له بأسعار متدنية ، أدي ذلك إلي إنخفاض أسهم الشركات والمؤسسات التي ترتبط بهذا البنك ، مما أدي إلي انهيار بورصى الأوراق المالية في لندن ، وتعرض العديد من الشركات ذات الأرتباط بالاقتصاد الأمريكي للأفلاس (Hui, T., & Shang, J., 2009).

وأنقل التأثير من بورصة لندن لجميع الأسواق والمؤسسات الأخرى في أوروبا ، وتأثرت أسواق الصادرات في مختلف دول العالم (Irina, B., Javier, H., & Subir, L., 2010)، وأنخفضت صادرات الدول المختلفة وذلك بسبب عدم قدرة الدول المستوردة علي تشغيل اقتصادياتها والخروج من الأزمة.

وقد تأثرت أيضا بورصة الأوراق المالية في دول آسيا ودول الخليج (May, K., 2010) (Abdelhak, S., Joshua, C., & Serhan, C., 2010)، ولاشك أن تأثير ذلك لم يترك الدول النامية والتي تعتبر صادراتها جزءا أساسيا من دخلها القومي والتي تتمثل في المواد الأولية والمواد الخام، والتي نقص الطلب عليها نسبيا من الدول الغربية وأمريكا وذلك بسبب حالة الكساد التي أصابت جميع دول العالم (IMF, 2010) .

وأنشئت الأزمة المالية العالمية حتى شملت العالم كله، وتشتد كلما كان الاقتصاد الوطني مرتبطا أكثر بالسوق المالية العالمية (Leandro, M., Jordi, P., & Alun, T., 2010) ، وتزيد حدتها مع كبر حجم المعاملات والأرتباط المحلي مع العالم الخارجي ومع المركز الاقتصادي العالمي أي أمريكا (Carlo, G., & Francesco, S., 2009)، وهذا يعني أن تلك الأزمة تنتقل إلى باقي الدول بقدر تطبيقها لمبادئ "توافق واشنطن"، فضلا عن تأثير العامل النفسي وعنصر التوقعات الذي يؤثر بشكل أساسي في التعاملات المالية، بأعتبرها قائمة علي الأئتمان في النهاية وعلي التوقعات المستقبلية (Huigang, C., 2009) (Kevin, C., Marianne, J., 2009) سواء فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الوطني ككل أو أداء الشركات ومنشآت الأعمال علي أختلاف أنشطتها (محمد البناء، 2009).

5- أهم النتائج المترتبة على الأزمة المالية العالمية لعام 2008

من خلال ما سبق يتضح أن الأزمة المالية في عام 2008 أدت إلي تدهور المؤسسات المالية (النظام المالي) في أمريكا، وأفلاس العديد من البنوك والشركات والتي يبلغ عددها حتي نهاية 2008 حوالي 110 بنكا ومؤسسة دولية، بالإضافة إلي إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي المتحقق لما يقرب من نصف بالمائة خلال العام المالي 2008/2009 (Roberto, P., 2010)، وأنخفاض صادرات معظم الدول خاصة ذات الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية (Alun, T., & IMF Staff Position, 2009) ، وإنخفاض الأسعار عالميا، علاوة علي أنتقال حالة الكساد والركود الاقتصادي من الاقتصاد الأمريكي إلي مختلف دول العالم (Brenda, 2009) (G., & Heiko, H., 2009) علاوة علي تدهور قيم عملات الاقتصاديات الناشئة والتأثير السلبي علي الاحتياطيات من النقد الأجنبي (Gaston, G., Robert, R., Pelin, B., & James, P., 2009) وأهتزاز مركز الدولار كعملة أساسية دولية وحل محله اليورو (Robert, P., Nancy, P., & Juan, 2010) نظرا لتمتعه بالاستقرار النسبي بسبب قوة اقتصاديات الدول الغربية مجتمعة

. (IMF Staff for the United Nations MDG Summit, 2010)

أيضا من ضمن نتائج تلك الازمة، أنخفاض معدلات نمو التجارة العالمية من 7,2 % عام 2007 إلى 3,3 % عام 2008 (Abdul, A., Prachi, M., Petia, T., 2011) ، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدول إلى 7 % من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط علي مستوي العالم وذلك في عام 2009 ، ارتفاع معدلات البطالة من 5,4 % عام 2007 إلى 5,8 % عام 2008 وإلى 8,1 % عام 2009 حتي وصل إلى 9,2 % عام 2010 في الدول المتقدمة (Charles, E., 2009) ، وتراجع مؤشرات الأسواق المالية العالمية ، علاوة علي تراجع أسعار العقارات بنسب تتراوح بين 10 % و 20% (صندوق النقد الدولي ، 2009).

6- تأثير تلك الأزمة على الاقتصاد المصري

يعد الاقتصاد المصري أحد أهم الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط ، وله علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث أن حجم تعامله مع تلك الاقتصاديات يصل إلى 60 % من حجم تجارته الخارجية (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، 2010) ، وعلي ذلك فإن تأثير الاقتصاد المصري بأحداث ونتائج الأزمة العالمية قد بات أمرا مفروغا منه (IMF, 2009) ، غير أن التأثير الكبير لم يكن في الجانب المالي ، نظرا لضآلة أنخراط النظام المالي المصري بالنظام العالمي.

غير أن التأثير السلبي قد بقي ظلله علي الجانب العيني للاقتصاد المصري والذي بدأ أولا من إنخفاض حجم الصادرات المصرية إلي مختلف الأسواق الدولية ، نتيجة لتأثر تلك الاقتصاديات بأحداث الأزمة العالمية لعام 2008. وفيما يلي نستعرض وضع الاقتصاد المصري قبل الأزمة وخلالها من خلال مراجعة مؤشرات الأداء المتعلقة بالنمو والاستثمار والتجارة وفقا للجدول التالي:

وضع الاقتصاد المصري
قبل الأزمة وخلالها

المؤشر	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007	2007/2008	2008/2009*	2009/2010*
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	4,1	4,5	6,8	7,1	7,2	4,7	5,1
معدل الأستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)	16,9	18,00	18,7	20,9	22,3	19,2	18,9
الأستثمار الخاص (% من الأستثمار الكلي)	47	49	57	63	68	48,4	56,5
الصادرات البترولية (مليار دولار أمريكي)	3,9	5,3	10,2	10,1	14,5	11,0	10,3
الصادرات غير البترولية (مليار دولار أمريكي)	6,5	8,5	8,3	11,9	14,9	14,2	13,6
معدل البطالة (%)	10,3	11,2	10,6	8,9	8,4	9,4	8,96

المصدر: الحزب الوطني الديمقراطي ، 2009

البنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة.

*وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، 2010.

يتضح من الجدول السابق أنه ترتب علي الأزمة المالية إنخفاض مستويات معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات ذات الصلة بقطاع الصادرات ، مما أدى إلي إلي إنخفاض معدلات نمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2008 / 2009 ، وبلغ هذا المعدل حوالي 5,1 % عام 2009 / 2010، وقبل الأزمة كان هذا المعدل حوالي 7% (البنك المركزي المصري ، 2010). أيضا تزايد العجز في ميزان المدفوعات المصري نتيجة لما ترتب من إنخفاض معدلات الصادرات وإنخفاض الطلب العالمي عليها (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، 2010).

وبرغم ظروف الاقتصاد العالمي التي أدت إلي تباطؤ الحركة السياحية الدولية بوجه عام ، إلا أن ما تحقق من إيرادات من التدفقات السياحية الدولية الوافدة لمصر شكل نحو 5,3 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2010 /2009 (مقابل 6,6 % قبل الأزمة العالمية). غير أن السياحة الداخلية كانت لها الفضل في إنتعاش هذا السوق إلي حد ما أثناء أجازة نصف العام في عام 2008 / 2009 حيث كانت هذه النسبة حوالي 5,6% (مرجع سابق الذكر). ومن الجدول السابق يتضح أيضا أن ، زيادة معدلات البطالة ، خاصة في القطاعات المرتبطة بالقطاعات التصديرية والسياحية حيث وصل هذا المعدل حوالي 9,4 % عام 2009/2008 (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2010).

الخلاصة:

الأزمة المالية العالمية لعام 2008 لم تختلف في مضمونها عن أزمة الكساد العظيم، ولكن الأختلاف الأساسي كان في المسببات، فالأزمة المالية لعام 2008 كان سببها هو عدم التطبيق السليم للنظام الرأسمالي أي الخروج عن مقتضيات النظام، لذلك فإن الحل لم تشمل الآليات أو الأدوات والوسائل، وإنما ركزت علي الأمد القصير، لمواجهة الانحرافات في النظام المالي والمؤسسات المالية وقلة السيطرة الحكومية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أي بمعنى آخر لما كانت أسباب الأزمة المالية في عام 2008 ترجع إلي عدم الإلتزام بمقتضيات النظام ، لذلك فإن العلاج يتطلب الإلتزام بتطبيق النظام الرأسمالي ، للتحكم في الأزمة وإنقاذ النظام المالي، ثم بعد ذلك مواجهة النتائج السلبية الناتجة عن تلك الأزمة ، والتي تتمثل في الركود وما يستتبعه من بطالة وتعثر بعض المؤسسات الشركات ، وذلك من خلال السياسات النقدية والمالية .

وبمراجعة ما تم إتخاذه من سياسات وإجراءات إصلاحية لمواجهة تلك الأزمة ، نجد أن السياسات التي تم تطبيقها في النظام الرأسمالي لا تتفق مع طبيعة هذا النظام ، مثل شراء الدولة لبنك "ليمان برانرز" المفلس، وتقديم دعم مالي لإنقاذ النظام المالي من تعثره، وتعويض المؤسسات المالية الخاسرة بسبب فشلها الإداري، ثم استخدام السياسات المالية وتقديم الدعم للمؤسسات لمنعها من الإفلاس أو الخروج من السوق، بالإضافة إلي زيادة الأنفاق العام لرفع الطلب الكلي الفعال لإستعادة النمو والتشغيل والانتعاش.

وهذا يفودنا أن نستنتج أن السياسات الليبرالية الجديدة القائمة على مبادئ "توافق واشنطن" هي المسؤولة عن الوقوع أمريكا في تلك الأزمة، وانتقالها إلى باقي الدول يتوقف على قدر تطبيقها لتلك المبادئ، والدليل على ذلك أن الدول الاسكندنافية لم تتعرض لتلك الأزمة لأنها لم تطبق تلك المبادئ المسماة " بتوافق واشنطن " واعطت حجم أكبر لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن نسبة الأنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول تتراوح ما بين 45 إلى 50 % (www.oecd.org) ، وهذا يعتبر صمام أمان من الوقوع في أي أزمة .

وبالنسبة لباقي الدول التي أنتقل إليها آثار الأزمة ومنها مصر، للخروج من هذه الأزمة يجب عليها أتباع نفس العلاج السابق، بالإضافة إلى ذلك الأهتمام بتكوين علاقات متعددة مع دول وتكتلات مختلفة، حتي لا يكون الاقتصاد عرضة للضياع والأنهيار نتيجة للأزمات التي يمكن أن تنتقل إليها من أحد الاقتصاديات الدولية، كذلك الأهتمام بالتنمية الداخلية وزيادة فرص الأستثمار لدفع الاقتصاد القومي نحو النمو والخروج من الأزمة ، بالإضافة إلى زيادة دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

قائمة المراجع

1- مراجع باللغة العربية:

- 1- البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.
- 2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2010 ، بحث العمالة بالعينة.
- 3- الحزب الوطني الديمقراطي ، 2009، " تداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية ومحددات الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2010/2009 "، ورقة نقاش مطروحة علي الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للسياسات (العام الحزبي 2008 / 2009) ، الحزب الوطني الديمقراطي، القاهرة.
- 4- رمزي زكي، 1982، "أزمة النظام الرأسمالي"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 718 .
- 5- صندوق النقد الولي ، 2009 ، نظرة علي الاقتصاد العالمي.
- 6- محمد البنا ، 2009، " ماذا بعد الأزمة؟ هل حقا ستنتهار الرأسمالية؟" ورقة نقاش مطروحة علي الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للسياسات (العام الحزبي 2008 / 2009) ، الحزب الوطني الديمقراطي، القاهرة.
- 7- منظمة العمل الدولية ، 2009 ، التوجهات والإجراءات العالمية لمواجهة تداعيات الأزمة.
- 8- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، 2010 ، تقارير متابعة الخطة 2010/2009 .

2- مراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abdul, A., Prachi, M., Petia, T., 2011, "How Does Trade Evolve in the Aftermath of Financial Crises?" *IMF Working Paper*, No. 11/3.
- 2- Adolfo, B., Ralph, C., Connel, F., & Anjali, G., 2010, "The Global Financial Crisis and Workers' Remittances to Africa: What's the Damage?", *IMF Working Paper*, No. 10/24.
- 3- Alun, T., & IMF Staff Position, 2009, "Financial Crises and Emerging Market Trade", *IMF Working Paper*, Note SPN/09/04.

- 4 - Andrew, S., 2010, " Spillovers to Central America in Light of the Crisis: What a Difference a Year Makes," *IMF Working paper*, No. 10/35.
- 5- Brenda, G., & Heiko, H., 2009, "Global Market Conditions and Systemic Risk," *IMF Working Paper*, No. 09/230.
- 6- Carlo, G., & Francesco, S., 2009, "Financial Sector Surveillance and the IMF" *IMF Working Paper*, No. 09/247.
- 7- Charles, E., & Robin, K., 2009, "The General Data Dissemination System (GDDS) A Reflection on its First 12 Years and Plans for Taking it Forward," *IMF Working Paper*, No. 09/278.
- 8- Dilek, A., Johanna, L., & Eugen, T., 2010, "The Cost of Private Debt Over the Credit Cycle", *IMF Working Paper*, No. 10/283.
- 9- Gaston, G., Robert, R., Pelin, B., & James, P., 2009, "The Global Financial Crisis: Explaining Cross-Country Differences in the Output Impact", *IMF Working Paper*, No. 09/280.
- 10- Gian, M., Francesco, S., & Natalia, T., 2010, "Bilateral Financial Linkages and Global Imbalances: a View on The Eve of the Financial Crisis", *IMF Working Paper* No. 10/257.
- 11- Hui, T., & Shang, J., 2009, "The Composition Matters: Capital Inflows and Liquidity Crunch During a Global Economic Crisis", *IMF Working Paper*, NO. 09/164.
- 12- Huigang, C., Kevin, C., Marianne, J., Ondra, K., & Douglas, L., 2009, "Constructing Forecast Confidence Bands During the Financial Crisis," *IMF Working Paper*, No. 09/214.
- 13- IMF Survey, 2008, "IMF Urges World Leaders to Counter Global Slowdown" *IMF*.
- 14- IMF, 2009, "The Implications of the Global Financial Crisis for Low-Income Countries".

15 - IMF, 2009," Emerging Economy Responses to the Global Financial Crisis of 2007–09: An Empirical Analysis of the Liquidity Easing Measures," *IMF Working Paper*, No. 265.

16- IMF, 2009, "IMF Research Bulletin," *IMF*, Vol. 10.

17- IMF, 2009," Fighting the Global Crisis", *IMF Annual Report*.

18- IMF, 2010, "The Fund's Mandate—An Overview," *IMF Policy Paper*.

19- IMF, 2010, "How Did Emerging Markets Cope in the Crisis?" *IMF Policy Paper*.

20- IMF, 2010,"Central Banking Lessons from the Crisis", *IMF Policy Paper*.

21- IMF, 2010, "Broadening Financial Indicators in the Special Data Dissemination Standard", *IMF Policy Paper*.

22- IMF, 2010, "Reserve Accumulation and International Monetary Stability", *IMF Policy Papers*.

23- IMF, 2010,"The Fund's Mandate—Future Financing Role", *IMF Policy Paper*.

24- IMF Staff & the FSB Secretariat, 2010, "The Financial Crisis and Information Gaps - Progress Report, Action Plans and Timetables".

25-IMF, 2011,"In the Wake of the Global Economic Crisis: Adjusting to Lower Revenue of the Southern African Customs Union in Botswana, Lesotho, Namibia, and Swaziland", *IMF Departmental Paper*, No. 11/01.

26- IMF Staff for the United Nations MDG Summit, 2010, "Reaching the MDGs: Macroeconomic Prospects and Challenges in Low-Income Countries Background Note", *IMF*.

27- Irina, B., Javier, H., & Subir, L., 2010, "Correlations in Emerging Market Bonds: The Role of Local and Global Factors," *IMF Working Paper*, No. 10/6.

28- Jonathan, D., Atish, R., Karl, H., Marcos, C., Mahvash, S., & Dennis, B., 2010, "Capital Inflows: The Role of Controls," *IMF Staff Position Note* ,SPN/10/04.

29- Jose, V., & Jonathan, F., 2010, "The Making of Good Supervision: Learning to Say “No”, " *IMF Staff Position*, Note SPN/10/08.

30- KDI / IMF, 2010," Future of the International Monetary System", *Conference on Reconstructing the World Economy*, Session V, Seoul, Korea.

31- Leandro, M., Jordi, P., & Alun, T., 2010, "Current Account Balance Estimates for Emerging Market Economies", *IMF Working Paper*, No. 10/43.

32- May, K., Abdelhak, S., Joshua, C., & Serhan, C., 2010, "Impact of the Global Financial Crisis on the Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead," *IMF Middle East and Central Asia Department*, An Update; Departmental paper, No.10/02.

33- Nina, B., & Anita, T., 2010, "Post-Crisis Fiscal Policy Priorities for the ASEAN-5," *IMF Working Paper*, No.10/252.

34- OECD, www.oecd.org.

35- Ricardo, L., Ferhan, S., & Mali, C., 2010, "The Impact of the Great Recession on Emerging Markets," *IMF Working Paper*, No. 10/237.

36- Robert, P., Nancy, P., & Juan, Y., 2010," A Perspective on Predicting Currency Crises," *IMF Working Paper*, No. 10/227.

37- Roberto, P., 2010, "Growth and Crisis, Unavoidable Connection?" *IMF Working Paper*, No. 10/267.

38- Sanjeev, G., Emanuele, B., & Carlos, M., 2010, "Restoring Debt Sustainability After Crises: Implications for the Fiscal Mix," *IMF Working Paper*, No. 10/232.

39- Sonja, K., & Ashoka, M., 2010,"International Pricing of Emerging Market Corporate Debt: Does the Corporate Matter?" *IMF Working Paper*, No. 10/26.

40- Stefania, F., 2010, "Coping with the Global Financial Crisis: Challenges Facing Low-Income Countries", *IMF Departmental Paper*.

41- Stijn, C., Giovanni, D., Deniz, I., & Luc L., 2010, "Lessons and Policy Implications from the Global Financial", *IMF Working Paper*, N0. 10/44.

42-Thierry, T., 2010, "Financial Contagion through Bank Deleveraging: Stylized Facts and Simulations Applied to the Financial Crisis"; *IMF Working Paper*, No. 10/236 1.

43- Udaibir, S., Michael, G., & Christoph, T., 2010, "Sovereign Default Risk and Private Sector Access to Capital in Emerging Markets," *IMF Working Paper*, No. 10/10.

44-Valerie C., Ugo, P., & Sweta, C., 2009, "International Evidence on Recovery from Recessions" *IMF Working Paper*, No.09/183.

45- World Economic Outlook (WEO), 2010," Recovery, Risk, and Rebalancing" ,Chapter 4., Do Financial Crises Have Lasting Effects on Trade? *WEO*.

46- Yasser, A., Pablo, L., Agustin R., & R., 2010, "The Cyclicity of Fiscal Policy in the Middle East and Central Asia: Is the Current Crisis Different?", *IMF Working Paper* ,No.10/68.